كليـة التجـارة
قسم الاقتصاد

محددات المشاركة في سلاسل القيمة العالمية وأثرها على التحديث الاقتصادي في بعض الاقتصادات الناشئة

Determinants of Global Value Chains Participation and Its Impact On Economic Upgrading in Some Emerging Economies

إعداد

السيد طه عبد الحميد محمد علي

مدرس مساعد بقسم الاقتصاد بالكلية

إشراف

أ. د/ حسني حسن مهران

أستاذ الاقتصاد وعميد الكلية الأسبق

أ. د/ محمد سعيد بسيوني

أستاذ الاقتصاد بالكلية
ووكيل الكلية للدراسات العليا والبحوث

د/ محمد إبراهيم عواد

مدرس الاقتصاد بالكلية

الكلمات المفتاحية: المشاركة في سلاسل القيمة العالمية، الدول النامية، الآثار الانتشارية، الاستثمار الاجنبي، العمالة، الصادرات

تصنيف JEL: C6, F4, F10, F14, J2,J64, O18,O47, O57

٢٠٢١ م

مستخلص البحث

هدف البحث إلى تناول ظاهرة سلاسل القيمة العالمية (GVCs) كأحد الأنماط الحالية للتجارة الدولية، والتي اتخذتها العديد من الدول الناشئة منصة لتنمية صادراتها من السلع والخدمات الوسيطة والنهائية. وتناول البحث محددات المشاركة في GVCs في الأدبيات الاقتصادية، حيث تم تصنيفها إلى محددات مؤسسية واقتصادية ومحددات أخرى، وأثر هذه المحددات على القيمة المضافة المحلية، وبالتالي التحديث الاقتصادي، بالتطبيق على صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة في ثلاث دول ناشئة وهي الصين والهند وتركيا إضافة إلى فيتنام. وعلى المستوى التحليلي، استعرض البحث المحددات الرئيسية للمشاركة في GVCs ودورها في دعم صادرات الدول النامية بوجه عام والناشئة بوجه خاص. وعلى المستوي القياسي، توصل البحث إلى وجود أثر إيجابي لمجموعة مختارة من محددات المشاركة في GVCs في تحقيق التحديث الاقتصادي لصناعة المنسوجات والملابس الجاهزة في عينة الدول المختارة.

Abstract

The paper aimed to study GVCs Phenomenon as a current pattern of international trade; the many emerging countries have taken it as a platform to develop its exports of intermediate and final goods and services. The paper study the determinants of GVCs participation in economic literature, whereas classified it to institutional and economic determinants and others, and the effect of these determinants on domestic value added, consequently economic upgrading of Textiles and Garments industry of three emerging countries: China, India, Turkey as well as Vietnam. Using analysis method, the study showed the main determinants of GVCs participation and its role of support developing and emerging countries' exports. Using Econometrics method, the study resulted to positive effect of chosen group of GVCs participation economic upgrading to textiles and garments industry in chosen sample of countries.

مقدمة

يتزايد دور سلاسل القيمة العالمية كنمط جديد للتجارة الدولية، خاصة منذ بداية التسعينيات من القرن الماضي. ويتبين ذلك مع زيادة حجم التجارة في المدخلات الوسيطة إلى إجمالي حجم التجارة على مستوى العالم، والتي قدرتها منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الانكتاد) بنسبة ٧٠%. وتسعى العديد من الدول الناشئة إلى تدعيم المشاركة في سلاسل القيمة العالمية، والاستفادة من الفرص التي توفرها هذه المشاركة، والتي تتمثل بشكل رئيسي في إمكانية مساهمتها في تنمية الصادرات وتحقيق التحديث الاقتصادي للعديد من الصناعات المختلفة لديها، لاسيما صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة.

كما اتخذت العديد من الدول النامية -منخفضة الدخل- المشاركة في سلاسل القيمة العالمية منصة رئيسية لزيادة صادراتها من المنتجات ذات القيمة المضافة المنخفضة، والسعي نحو زيادة حصتها من القيمة المضافة المحلية المشمولة في هذه الصادرات. ويبرز ذلك مع اتخاذ هذه الدول القيمة المضافة الخارجية كمدخل لزيادة صادرات العديد من صناعاتها المختلفة، مثل صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة في كل من فيتنام وبنجلاديش.

وحتي تدعم الدول – النامية والناشئة- من مشاركتها في سلاسل القيمة العالمية يجب أن يتوفر لديها العديد من المحددات المؤسسية والاقتصادية المختلفة والتي ترتبط بالسياسة الاقتصادية، بالإضافة إلى توافر العديد من المحددات الأخرى التي لا ترتبط مباشرة بالسياسة الاقتصادية، لكنها تدعم المشاركة في شبكات الإنتاج الدولية بطريق غير مباشر. وتعمل هذه المحددات على توفير البيئة الملائمة لجذب الشركات الرائدة، التي تعد الفاعل الرئيسي لنشاط سلاسل القيمة العالمية، لاسيما في الأجل المتوسط والأجل الطويل.

مشكلة البحث:

تتلخص مشكلة البحث في طرح الأسئلة التالية:

ما هي المحددات الرئيسية لمشاركة الدول الناشئة في GVCs ؟

ما هي أثر محددات المشاركة في GVCs علي التحديث الاقتصادي لصناعة المنسوجات والملابس الجاهزة في الدول الناشئة؟

أهمية البحث:

يكتسب البحث-على المستوى النظري- أهمية متزايدة في الوقت الراهن بالنظر إلى الاعتبارات التالية:

١- حدوث تغير في نمط التجارة الدولية نتيجة التحول من تجارة السلع التقليدية إلى تجارة المهام والأنشطة الإنتاجية.

٢- التزامن بين عمليات تكامل الأسواق وعمليات عدم تكامل الإنتاج، أي تكامل التجارة العالمية من خلال تجزئة مكونات المنتج.

٣-تزايد أهمية الدور التنموي لقطاع التجارة الخارجية، خاصة للدول الناشئة.

كما تتضح أهمية البحث على المستوى التطبيقي من خلال:

١-ارتفاع نسبة تجارة السلع والخدمات الوسيطة من إجمالي التجارة العالمية، حيث بلغت ٦٠%.

٢-تزايد عمليات دمج العديد من الدول الناشئة في العمليات الإنتاجية لسلاسل القيمة العالمية. ويتبين ذلك من خلال ارتفاع قيمة مؤشر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية للعديد من الدول الناشئة، حيث بلغ ٤٧,٧% في الصين، ٤١% في تركيا.

أهداف البحث:

تتمثل أهداف البحث فيما يلى:

١- بلورة المفهوم والاطار النظري لسلاسل القيمة العالمية كنمط معاصر للتجارة الدولية.

٢- تناول محددات المشاركة في GVCs في الدول الناشئة.

٣- قياس أثر محددات المشاركة في GVCs على التحديث الاقتصادي لصناعة المنسوجات والملابس الجاهزة في مجموعة من الدول الناشئة.

فرضية البحث:

يسعى البحث إلي اختبار الفرضية التالية:

" يوجد تأثير إيجابي لمحددات المشاركة في سلاسل القيمة العالمية على التحديث الاقتصادي لصناعة المنسوجات والملابس الجاهزة بعينة الدول المختارة ".

منهج البحث:

يعتمد البحث على استخدام المنهج الاستقرائي، عند تناول الإطار النظري والتحليلي لسلاسل القيمة العالمية، ومحددات مشاركة الدول الناشئة فيها في ضوء الأدبيات الاقتصادية. كما يستخدم البحث المنهج القياسي في تقدير العلاقة بين المحتوى المحلى من القيمة المضافة المشمولة في صادرات صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة – كممثل عن التحديث الاقتصادي – وبين المحددات الرئيسية للمشاركة في سلاسل القيمة العالمية، وذلك باستخدام نموذج انحدار لبيانات مقطعية، وذلك لعينة من أربع دول.

نطاق البحث:

النطاق الموضوعي: يركز البحث في الجزء التطبيقي على صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة المشاركة في GVCs.

النطاق الجغرافي: يشمل البحث عينة من الدول الناشئة تتكون من الصين والهند وتركيا، إضافة إلى فيتنام.

المدي الزمني: ويشمل الفترة (٢٠٠٥-٢٠١٥)، حيث ترتبط فترة الدراسة بفترة إصدار البيانات الخاصة بالتجارة في القيمة المضافة والتي تتوقف عند عام ٢٠١٥ وفق المنظمات الدولية الناشرة لها، ويرجع ذلك إلى طبيعة هذه البيانات التي لا تصدر بصفة سنوية ولكن كل فترة زمنية معينة.

خطة البحث:

سعياً لتحقيق أهداف البحث، واختباراً لفرضيته، فإنه ينقسم إلى ثلاثة مباحث: يتناول المبحث الأول عرض الاطار النظري لنشاط سلاسل القيمة العالمية ، أما المبحث الثاني فيتناول محددات مشاركة الدول الناشئة في سلاسل القيمة العالمية. ويخصص المبحث الثالث لقياس العلاقة بين التحديث الاقتصادي ومحددات المشاركة في سلاسل القيمة العالمية بالتطبيق على صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة وعلى مجموعة محددة من الدول الناشئة إضافة إلى فيتنام. وأخيراً النتائج والتوصيات

المبحث الأول

سلاسل القيمة العالمية: الإطار النظري

١- مفهوم سلاسل القيمة العالمية

يمكن تعريف سلاسل القيمة العالمية بأنها " تدويل مراحل صناعة المنتج بحيث تشترك أكثر من دولة في إنتاجه، حيث تتحرك الأنشطة والمهام الإنتاجية عبر الحدود خلال المراحل المختلفة للعملية الإنتاجية ". ويرتبط مفهوم سلاسل القيمة العالمية بالعديد من المفاهيم الأخرى: شبكات الإنتاج العالمية، مشاركة الإنتاج العالمي، التخصص الرأسي، الإنتاج متعدد المراحل، التعاقد من الباطن، وأخيراً المصطلح الأكثر حداثة التجارة في المهام (Hummel's et al, 2001, PP76-77) .

ويرجع نشأة وتزايد انتشار ظاهرة سلاسل القيمة العالمية كنمط جديد للتجارة الدولية، إلى عاملين رئيسيين:

العامل الأول: توسع العولمة الاقتصادية لتدخل مرحلة جديدة، وذلك مع بداية التسعينات من القرن الماضي، ويرجع ذلك لأسباب عدة أهمها:

١- موجة تحرير التجارة الدولية وانضمام العديد من الدول إلى منظمة التجارة العالمية (WTO) وتخفيف معوقات التجارة سواء القيود الجمركية أو غير الجمركية.

٢- انخفاض تكاليف النقل، الجوي والبحري والبرى، نتيجة للابتكارات التكنولوجية.

٣- انخفاض تكاليف خدمات الاتصالات ونقل المعلومات.

العامل الثاني: إمكانية التجزئة الجغرافية لمراحل إنتاج المنتج النهائي – سلعة أو خدمة – و انتشار مفهوم التخصص العميق في إنتاج المهام والأنشطة والمكونات الخاصة بالمنتج، وتزايد الاعتماد المتبادل لعلاقات التجارة بين الدول (Pomfret and Sourdin, 2016,P1).

٢- أنواع سلاسل القيمة العالمية:

تختلف أنواع سلاسل القيمة وفقاً للمعيار المستخدم، إذ يوجد أربعة معايير رئيسية تستخدم للتمييز فيما بينها. وتتمثل هذه المعايير الأربعة في: نوع القطاع/ الصناعة، مدى التشابك (التعقيد)، المسافة، النطاق الجغرافي. وفيما يلى يتناول البحث عرضاً مختصراً لأنواع سلاسل القيمة وفقاً لهذه المعايير السالف ذكرها.

٢-١ سلاسل القيمة العالمية وفقاً لنوع القطاع

تنقسم قطاعات الاقتصاد القومي إلى ثلاثة قطاعات رئيسية، الصناعة، الزراعة، الخدمات. وبناءً على ذلك، يوجد ثلاثة أنواع لسلاسل القيمة العالمية: سلاسل القيمة العالمية الصناعية، والتي تتخصص في إنتاج السلع الصناعية سواء صناعة استخراجية مثل البترول ومشتقاته المختلفة، أم الصناعة التحويلية مثل صناعة الإلكترونيات، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. أما النوع الثاني فهو سلاسل القيمة الزراعية، والتي تتخصص في مراحل إنتاج سلعة أو أكثر من السلع الزراعية مثل سلعة فول الصويا والخبز. ويتمثل النوع الثالث في سلاسل القيمة العالمية الخدمية، والتي تتخصص بالكامل في مراحل إنتاج الخدمات مثل خدمات الأعمال، وخدمات السياحة (Taglioni and Winkler, 2016,P17).

٢-٢ سلاسل القيمة العالمية وفقاً لمدى التعقيد.

تنقسم سلاسل القيمة العالمية وفقاً لمعيار مدى التعقيد إلى سلاسل قيمة عالمية متشابكة معقدة، وتتميز بأنها ذات محتوى تكنولوجي مرتفع، وينطبق ذلك في حالة سلع صناعية مثل السيارات، وأجهزة الحاسب، ومعدات الاتصالات والطائرات... الخ. وسلاسل قيمة عالمية بسيطة، وتتصف بأنها ذات محتوى تكنولوجي منخفض وذات استخدام كثيف للعمالة غير الماهرة، وينطبق ذلك في حالة صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة (Taglioni and Winkler, 2016,P17).

٢-٣ سلاسل القيمة العالمية وفقاً للمسافة

يمكن تقسيم GVCs، وفقاً لعدد الحدود الدولية التي تتخطاها مراحل إنتاج السلعة في سلسلة القيمة العالمية، إلى سلاسل قيمة عالمية قصيرة، ومن خلالها تعبر السلعة – في طور إنتاجها– حد أو حدين على الأكثر. والنوع الآخر هو سلاسل القيمة العالمية الطويلة، ومن خلالها تعبر السلعة المنتجة أكثر من حدين (أي أكثر من دولتين)(Taglioni and Winkler, 2016,P18).

٢-٤ سلاسل القيمة وفقاً للنطاق الجغرافي

تنقسم سلاسل القيمة وفقاً لهذا المعيار إلى سلاسل قيمة إقليمية وسلاسل قيمة عالمية. وفيما يتعلق بسلاسل القيمة الإقليمية، فهي تلك السلاسل التي يكون جميع المشاركين فيها أعضاء في إقليم أو تكتل اقتصادي إقليمي محدد، وينطبق ذلك في حالة سلاسل القيمة الإقليمية لأعضاء تكتل الآسيان، النافتا، الاتحاد الأوروبي. بينما سلاسل القيمة العالمية، فيتجاوز الأعضاء المشاركين فيها نطاق الإقليم، بحيث

يمكن أن يكون بعض المشاركين من خارج الإقليم أو يرجع المشاركين فيها بالأساس إلى أقاليم جغرافية مختلفة(Taglioni and Winkler, 2016,P18).

٣- قياس المشاركة في سلاسل القيمة العالمية

تنقسم المشاركة في سلاسل القيمة العالمية إلى نوعين مشاركة أمامية ومشاركة خلفية. وتشير المشاركة الأمامية إلى نصيب المدخلات المنتجة محلياً والمستخدمة في صادرات دول أخرى. بينما تشير المشاركة الخلفية إلى نصيب المدخلات المستوردة المشمولة في صادرات الدولة(Cheng et al, 2015,P3). ويمكن قياس المشاركة في سلاسل القيمة العالمية باستخدام ثلاث طرق رئيسية:

٣-١ التصنيف الموحد للتجارة الدولية

وهو عبارة عن تقسيم السلع إلى وسيطة ونهائية، وتتميز هذه الطريقة بتغطيتها الشاملة وسهولة تجميعها واستخدامها من جانب العديد من الدول خاصة الدول النامية، ولكنها تعاني من مشكلة التصنيف التحكمي للسلع إلى وسيطة ونهائية (محمد، ٢٠١٣، ص٢٥).

٣-٢ مقياس التخصص الرأسي

استخدم Hummels (2001) مقياس التخصص الرأسي بهدف تقدير مساهمة السلع الوسيطة المستوردة في إنتاج السلع والخدمات التي يتم تصديرها، ووفقاً لهذا المقياس يمكن حساب مؤشر المشاركة الأمامية والخلفية على النحو التالي:

مؤشر المشاركة الأمامية:

$$Forward\ Participation\ index = \frac{DVA_x}{X} * 100$$

حيث أن:

DVA_x تشير إلى نصيب المدخلات المنتجة محلياً والمستخدمة في صادرات دول أخرى وذلك للسلعة x

X السلعة النهائية

مؤشر المشاركة الخلفية:

$$Backward\ participation\ index = \frac{FVA_x}{X} * 100$$

حيث أن:

FVA_x تشير إلى نصيب المدخلات المستوردة المشمولة في صادرات الدولة وذلك للسلعة X

X السلعة النهائية

وبالتالي يكون المؤشر الإجمالي للمشاركة في سلاسل القيمة العالمية هو حاصل جمع كل من مؤشر المشاركة الأمامية ومؤشر المشاركة الخلفية وذلك كما يلي:

$$Total\ Participation\ index = \left(\frac{DVA_x}{X} * 100\right) + \left(\frac{FVA_x}{X} * 100\right)$$

٣-٣ جداول المدخلات والمخرجات العالمية

ويمكن تعريف جداول المدخلات والمخرجات بأنها تلك الجداول التي تقيس العلاقات بين منتجي السلع والخدمات(شاملا الواردات) في الاقتصاد والمستخدمين لنفس السلع والخدمات (شاملا الصادرات)، وتستخدم تلك الجداول لتقدير مساهمة السلع الوسيطة المستوردة لإنتاج صادرات الدولة (OECD,2013,P54). وتعالج مبادرة التجارة في القيمة المضافة مشكلة الازدواج الحسابي والتي تتضمنها مقاييس القيمة الإجمالية للتجارة، حيث أن السلع والخدمات الوسيطة تعبر الحدود عدة مرات.

٤- تفسير ظاهرة سلاسل القيمة العالمية عبر نماذج التجزئة الدولية للإنتاج

اهتمت النماذج التقليدية للتجزئة الدولية للإنتاج ممثلة في نظرية ريكاردو ونظرية هيكشر- أولين في التجارة الدولية ، بدراسة الآثار الكلية للتجزئة الدولية للإنتاج، وأوضحت الدافع من وراء قيام الشركات المحلية بتعهيد إنتاج السلع والخدمات الوسيطة إلى الخارج، ولكنها لم تقدم تفسيراً عن إنتاج السلع والخدمات الوسيطة داخل حدود الشركة بدلاً من أن يتم الحصول عليها من خلال الاستيراد من الخارج ومن مزودين مستقلين. بتعبير آخر، لم تستطع هذه النماذج التعامل مع القضية والتي يطلق عليها معضلة التصنيع أم الشراء، والتي تركز على الإجابة على التساؤل الخاص هل يتم تصنيع السلع والخدمات الوسيطة داخل حدود الشركة أم يتم شرائها من موردين مستقلين عن الشركة؟. وبذلك اهتم الجيل الجديد من نماذج التجزئة الدولية للإنتاج بدراسة قرار الشركة بشأن الشكل التنظيمي، وموقع إنتاج أو شراء السلع والخدمات الوسيطة، لأن تقديم التفسير الملائم لهذه القرارات يساعد على إمكانية شرح الاتجاهات الحديثة في أنماط التجارة الدولية، والاستثمار الأجنبي المباشر (Radlo, 2016, PP66-67).

وتختلف التكاليف التي يتضمنها كل شكل من أشكال التجزئة الدولية للإنتاج، حيث أنه في ظل اختيار الشركة الحصول على السلع والخدمات الوسيطة من موردين مستقلين، أو ما يطلق عليه (Arm's Length Transaction)، فإنها تتحمل تكاليف إنتاج، وتكاليف بحث وتفاوض إضافية مرتبطة باتفاق العقد (تكلفة الصفقة)، ومخاطر عدم التأكد حيث يكون هناك إمكانية لوجود العقود غير الكاملة ومشكلة التوقف، فالعقود غير الكاملة تنشأ نتيجة الفشل في تغطية كل الطوارئ المستقبلية الممكنة، مثل التغيرات غير المتوقعة المفاجئة في الطلب، وأسعار المدخلات. وتحدث غالباً عندما تكون صفقة السلع والخدمات بين البائع والمشتري تتضمن عقوداً معقدة بدرجة عالية تجعل من الصعب لطرف ثالث أن يغير محتويات العقد بسهولة، مما يؤدي إلى خلق تكاليف مرتبطة بالتفاوض، وإعادة التفاوض، وتطبيق بنود التفاوض، وإيجاد موردين بدلاء. أما مشكلة التوقف فإنها تؤدي إلى تخفيض الاستثمار من كلا الطرفين أو أحدهما والفشل في توزيع المكاسب المشتركة من الصفقة وبالتالي فان تواجد هذه المشكلة يخلق مقارنة ومفاضلة بين التجارة داخل الشركة، أو ما يطلق عليه التكامل الرأسي، والتعهيد الدولي إلى مزودين مستقلين (Radlo, 2016, P68).

أما في حالة اختيار الشركة شكل التكامل الرأسي للتجزئة الدولية للإنتاج، أي إنتاج السلع والخدمات الوسيطة داخل حدود الشركة، فإنها تتحمل تكلفة إقامة فروع خارجية. ومع ذلك فان التجارة داخل الشركة تخفف من مشكلة التوقف، وتخفض تكلفة الصفقة، وتحمي الأسرار التكنولوجية من خلال تقليل خطر تسرب المعلومات عن الأصول التكنولوجية إلى الشركات المنافسة، أي أن الشركات تندمج في التجارة داخل الشركة عندما تكون المكونات متقدمة تكنولوجياً ومتخصصة.

٥- فرص ومخاطر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية

ينتج عن مشاركة الدول النامية والناشئة في نشاط سلاسل القيمة العالمية العديد من الفرص تتمثل في إمكانية تحقيق التحديث الاقتصادي للعديد من القطاعات لديها، لاسيما قطاع الصناعة التحويلية، وتحويله إلى تنمية مستدامة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية، وذلك عبر العديد من الآليات. وعلى الجانب الآخر، يمكن أن تتعرض اقتصادات هذه الدول إلى العديد من المخاطر نتيجة هذه المشاركة، والتي يمكن أن تضعف من المكاسب التي يمكن أن تحصل عليها، أو قد تخرجها من هذه المشاركة نهائياً.

وتتناول الدراسة فرص ومخاطر مشاركة الدول النامية والناشئة في نشاط سلاسل القيمة العالمية على النحو التالي:

٥-١ فرص المشاركة في سلاسل القيمة العالمية

يعد التحديث الاقتصادي الهدف الرئيسي التي تسعى إليه الدول النامية والناشئة المشاركة في سلاسل القيمة العالمية، وتحويله إلى تنمية مستدامة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية. ويمكن تعريف التحديث الاقتصادي بأنه " عملية ارتقاء الدول والشركات التي دخلت سلاسل القيمة العالمية من خلال الانتقال من الأنشطة منخفضة القيمة إلى أنشطة إنتاجية ذات قيمة مضافة أعلى، مع حدوث تحسن لديها في التكنولوجيا والمعرفة والمهارات ". ويستخدم هذا المفهوم بصفة رئيسية في مجالات التنمية الدولية والجغرافيا الاقتصادية وعلم الاجتماع.

ويوجد أربعة أنواع من التحديث الاقتصادي وهى تحديث العملية الإنتاجية، تحديث المنتج، التحديث الوظيفي، وتحديث السلسلة. وفيما يلي عرض مختصر لكل منها (OECD,2013,PP210-2015).

تحديث العملية الإنتاجية :يتحقق تحديث العملية الإنتاجية مع حدوث تغيرات في عملية الإنتاج بهدف جعلها أكثر كفاءة. ويشمل هذا النوع من التحديث عمليات إحلال رأس المال محل العمل لتحقيق إنتاجية مرتفعة من خلال الأتمتة[1]. وقد ينتج عن تحديث العملية الإنتاجية حدوث انخفاض في الطلب على العمالة المشتغلة في المهام الروتينية.

تحديث المنتج : يتحقق تحديث المنتج مع الانتقال إلى خطوط إنتاج أكثر تطوراً من حيث زيادة القيمة المضافة للوحدة.

التحديث الوظيفي: يعتبر التحديث الوظيفي الأكثر شيوعاً مبن بين أنواع التحديث الأربعة، وهو عبارة عن الانتقال إلى مظاهر متطورة تكنولوجيا أو إلى مظاهر متكاملة لعملية إنتاج معينة. وعلى سبيل المثال، علاقة الموردين المكسيكيين بالشركات الرائدة في الولايات المتحدة المتخصصة في إنتاج (Denim Jeans)، حيث كانت الشركات المكسيكية المشاركة في سلسلة القيمة لهذه السلعة تتخصص في أعمال التجميع. ثم بدأت، مع مرور الوقت، في تبني مجموعة من الوظائف الأخرى تشمل إنتاج المنسوجات،

[1] Automation: مصطلح مستحدث يطلق على كل شيء يعمل ذاتياً

والتفصيل، والصباغة، والتغليف، والتوزيع. ومع ذلك، تظل العديد من الوظائف الرئيسية ذات القيمة المضافة المرتفعة حصراً للشركات الأمريكية مثل أعمال التصميم وتطوير المنتج، والتمويل، والتسويق وتجارة التجزئة.

تحديث السلسلة: يتحقق تحديث السلسلة عندما تكون الشركات قادرة على أن تشارك في سلاسل قيمة عالمية جديدة تنتج منتجات أو خدمات ذات قيمة مضافة عالية، حيث غالباً ما ترتفع فيها المعرفة والمهارات المطلوبة بالمقارنة بالسلسلة الحالية.

ويهدف صناع السياسة إلى أن يتحول التحديث الاقتصادي الناتج عن المشاركة في سلاسل القيمة العالمية إلى تنمية مستدامة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية وذلك عبر آليات انتقال رئيسية تشمل (Taglioni and Winker, 2016, PP27-28):

١- الروابط الأمامية

وتشمل مبيعات سلسلة القيمة العالمية من السلع الوسيطة إلى الاقتصاد المحلي، كما تشمل الإنتاج المتولد و/أو الإنتاجية في قطاعات المصب العديدة.

٢- الروابط الخلفية

وتشمل مشتريات سلسلة القيمة العالمية من السلع الوسيطة من الاقتصاد المحلي، كما تشمل الإنتاج المتولد و/أو الإنتاجية في قطاعات المنبع العديدة.

٣-الآثار الانتشارية للتكنولوجيا

وتشمل تحسين إنتاجية الشركات المحلية في قطاعات المنبع والمصب نتيجة مشاركتها في عمليات إنتاج سلسلة القيمة العالمية.

وقد تناولت الأدبيات الاقتصادية ذات الصلة بالتجارة القائمة على سلاسل القيمة العالمية دور المحتوى الخارجي في زيادة الصادرات الإجمالية في مختلف الدول المشاركة في سلاسل القيمة العالمية، لاسيما الدول النامية. وتعتمد هذه الأدبيات، في سعيها لإثبات ذلك، على عقد مقارنة بين التكامل العالمي في سلاسل القيمة العالمية من خلال استيراد السلع والخدمات الوسيطة والرأسمالية من الخارج، وبين اتباع سياسة الإحلال محل الواردات والتي تتجه نحو إحلال المدخلات الأساسية المستوردة بأخرى منتجة محلياً. وتتناول هذه الأدبيات تجارب العديد من الدول النامية المشاركة في سلاسل القيمة العالمية، خاصة دول

شرق وجنوب أسيا، ذات التوجهات المختلفة بشأن تحديد مدى مساهمة كلاً من القيمة المضافة المحلية والخارجية في الصادرات الإجمالية.

وأشارت هذه الأدبيات إلى أن صناع السياسة في الدول النامية الذين يسعون إلى زيادة القيمة المضافة المحلية في الصادرات الإجمالية يجهلون حقيقة أن السلع والخدمات الوسيطة والرأسمالية المستوردة هي بمثابة دعم رئيسي لتنافسية صادرات الدول، حيث تؤدي الاستعانة بسلع وخدمات وسيطة ذات جودة أفضل من الخارج إلى دعم تنافسية الشركات المحلية في الأسواق الدولية، كما تؤدي إلى زيادة الطلب على المنتج النهائي والعمالة في قطاع التصدير. بينما يمكن أن يؤدي إحلال المدخلات المستوردة باخري محلية رديئة إلى انخفاض جودة المنتج وبالتالي انخفاض حجم الطلب الخارجي على الصادرات المحلية الإجمالية وصادرات القيمة المضافة للدولة (Dollar et al, 2019, P142).

وتمثل تجربة فيتنام إحدى التجارب التي اعتمدت مشاركتها في سلاسل القيمة العالمية على تزايد نسبة المحتوي الخارجي من القيمة المضافة في إنتاج صادراتها، بمعنى آخر، اعتمدت على زيادة روابطها الخلفية مع الدول الأخرى، حيث تركزت بداية مشاركة فيتنام في سلاسل القيمة العالمية في مرحلة الإنتاج والتجميع في قطاع الصناعة التحويلية (صناعات خفيفة، ومعدات إليكترونية). ونتيجة لذلك، انخفضت القيمة المضافة المحلية في الصادرات الإجمالية لفيتنام من ٧٩,١% إلى ٦٣,٧% أثناء الفترة (١٩٩٥-٢٠١١)، ورغم ذلك، ارتفع متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي في فيتنام من ٢٨٨ دولار عام ١٩٩٥ إلى أكثر من ١٥٠٠ دولار عام ٢٠١١ (Dollar et al, 2019, P143).

٥-٢ مخاطر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية

توجد العديد من المخاطر الرئيسية التي يمكن أن تنتج عن مشاركة الدول النامية والناشئة في سلاسل القيمة العالمية، أهمها: المخاطر المتعلقة بتحول الشركات الرائدة إلى أماكن أخرى، المخاطر على العمالة.

٥-٢-١ المخاطر المتعلقة بتحول الشركات الرائدة إلى أماكن أخرى

توجد العديد من العوامل التي تدفع الشركات إلى تغيير توزيعها للمراحل الإنتاجية التي قامت بتعهيدها أو طلبات التوريد لها من دول إلى أخرى، ويمكن لهذا التحول أن يعرض الاقتصادات الوطنية المشاركة في GVCs لهزات عنيفة تعصف بالعمالة، وقد تؤدي إلى قلاقل سياسية واجتماعية. وتتمثل هذه العوامل في:

- ظهور دول جديدة يمكنها القيام بمراحل إنتاجية مثل مرحلة التجميع والتصنيع بتكلفة أقل وبقدرات أكبر، بالإضافة إلى قربها من أسواق إقليمية معينة، خاصة دول الجنوب، والتي ازدادت أهميتها خاصة بعد الأزمة الاقتصادية العالمية عام ٢٠٠٨ (WTO, 2019, P64).
- تنامي تكنولوجيات الثورة الصناعية الرابعة، لاسيما الروبوتات، والتي قد تجعل من الأجدى اقتصادياً لهذه الشركات أن تعيد توطين هذه المراحل الموزعة عالميا في الدولة الأم (WTO, 2019, P65).
- الدعوى السياسية المتصاعدة ضد العولمة وعودة النزعة القومية لاقتصادات الدول الغربية.

٥-٢-٢ المخاطر على العمالة

يمكن أن ينتج عن المشاركة في سلاسل القيمة العالمية العديد من المخاطر على العمالة، والتي تتمثل في:

١- تمثل الصناعات الخفيفة مثل المنسوجات والملابس الجاهزة وصناعات التصنيع والتجميع مدخلاً أوليا للمشاركة في سلاسل القيمة العالمية، وتعتمد التنافسية في هذه الصناعات على التنافسية السعرية، حيث السعر الأقل. وهذا قد يدفع الموردين في اقتصادات الدول النامية لتخفيض التكاليف والضغط على أجور العمال أو عدم الاهتمام بمتطلبات الصحة والسلامة المهنية (شاهين، ٢٠١٨، ص ١١٩).

٢- يمكن أن ينتج عن سعي الدول وراء تنمية الصادرات وخلق فرص عمل بصرف النظر عن جودة هذه الوظائف، أن تغفل أو تتساهل في المتابعة والرقابة على ظروف العمال وحقوقهم لاسيما في المناطق الاقتصادية الخاصة أو المناطق الحرة (Gereffi and Luo, 2014, P10).

المبحث الثاني

محددات مشاركة الدول الناشئة في سلاسل القيمة العالمية

تقسم الدراسة الحالية محددات المشاركة في سلاسل القيمة العالمية إلى محددات مؤسسية واقتصادية، ومحددات أخرى. وتتضمن المحددات المؤسسية والاقتصادية الجودة المؤسسية ومستوى التنمية، البنية الأساسية، سياسات الاستثمار، الهيكل الصناعي والسياسة الصناعية، الابتكار وتبني الأساليب الإنتاجية الحديثة وتوافر العمالة الماهرة، سياسات التجارة الخارجية والمشاركة في اتفاقيات التجارة الإقليمية. بينما تتضمن المحددات الأخرى هبات عناصر الإنتاج، الموقع الجغرافي، حجم السوق.

١- المحددات المؤسسية والاقتصادية للمشاركة في سلاسل القيمة العالمية

١/١ الجودة المؤسسية ومستوى التنمية

عرف دوجلاس نورث – أحد رواد الاقتصاد المؤسسي– المؤسسات بأنها قواعد اللعب أو قواعد السلوك في المجتمع، أي مجموعة القيود التي ابتكرها البشر لتحكم سلوكهم وتضبط التفاعلات التي تجري فيما بينهم، ولا يقصد بالمؤسسات المفهوم الدارج لها الذي يعني المنظمات أو الكيانات المؤسسية، وإنما المقصود هو ما يصدر عن مثل هذه المنظمات من قواعد وضوابط وقيود تنظم علاقات الناس (العيسوي، ٢٠١٢، ص٢٠).

وتعتبر الجودة المؤسسية أحد المحددات الرئيسية للمشاركة في سلاسل القيمة العالمية، ويرجع ذلك إلى طبيعة عمل سلاسل القيمة العالمية، خاصة المتشابكة، حيث تعتبر السلع التي تندرج في سلاسل القيمة المتشابكة سلع كثيفة التعاقد، نظراً لأنها تتضمن تبادلات عديدة بين العديد من المنشآت. وبناءً عليه، قد تواجه كل منشأة خطر عدم تنفيذ العقود من جانب الآخرين المشاركين في سلسلة القيمة العالمية (Kidder and Dollar, 2019, P161).

وقد تناولت العديد من الدراسات التطبيقية تأثير جودة المؤسسات المحلية وجودة مؤسسات دول الجوار على مشاركة الصناعات المحلية لاقتصادات الدول المختلفة في سلاسل القيمة العالمية. فقد تناولت دراسة (Dollar et al,2016) دور المؤسسات وتأثيرها على نمط المشاركة في سلاسل القيمة العالمية، وذلك بالتطبيق على مستوى الصناعة، وعلى مستوى الشركات.

وبالتطبيق على مستوى الصناعة- بالاستعانة بجداول المدخلات والمخرجات – توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط موجبة بين المشاركة في سلاسل القيمة العالمية، وجميع مقاييس الجودة المؤسسية التي حددتها الدراسة والتي تشمل: تنفيذ القانون، كفاءة الحكومة، الاستقرار السياسي، الجودة التنظيمية، غياب العنف والإرهاب. وتتمثل النتيجة الرئيسية للدراسة، في أن الصناعات الأكثر حساسية تجاه الجودة المؤسسية تتميز بمشاركة أكبر في سلاسل القيمة العالمية المتطورة (المتشابكة) وذلك في الدول التي لديها مؤسسات أفضل، في حين تكون هذه العلاقة أقل قوة بالنسبة إلى التدفقات البسيطة والتي تعبر حد واحد فقط.

وتوصلت الدراسة إلى نتيجة ثانية، مفادها أن تدفقات سلسلة القيمة العالمية المتشابكة تميل إلى أن تكون مصدرة إلى الدول التي لديها مؤسسات ضعيفة، حيث أن آثار جودة المؤسسات على تطوير GVC هي بالكامل عكسية في دول المنبع وذلك بالمقارنة بدول المصب المستوردة مباشرة. حيث أن المستوردين المباشرين ذوي الجودة المؤسسية الضعيفة يُظهرون نمواً أسرع في روابط إنتاج سلسلة القيمة العالمية مع مزوديهم من المنبع.

وبالتطبيق على مستوى الشركات، يوجد دليل تطبيقي قوي على أن جودة المؤسسات المحلية تؤدي دور رئيسي في مشاركة الشركات في سلاسل القيمة العالمية. ويعني ذلك أن الحكومات المحلية لها تأثير كبير على المشاركة في سلاسل القيمة العالمية سواء بصفة مباشرة من خلال التأثير المباشر على المؤسسات الاقتصادية، أم بصفة غير مباشرة من خلال تقديم الدعم من خلال إنشاء البنية الأساسية اللازمة والمناسبة.

وتنشأ علاقة طردية بين مستوى التنمية لدولة ما، ممثلاً عنه بمتوسط نصيب الفرد من الدخل القومي، ومستوى المشاركة الخلفية والأمامية لهذه الدولة، حيث انه مع تزايد نصيب الفرد من الدخل القومي تزداد معه المشاركة الخلفية والأمامية لهذه الدولة، وبالتالي تزداد درجة تكاملها مع الاقتصاد العالمي (Korink,2020, P7).

٢/١ البنية الأساسية

تؤدي البنية الأساسية للنقل والتجارة دوراً رئيسياً في تحديد تكلفة السلع والخدمات ذات الصلة بسلاسل القيمة العالمية، وذلك مع عبور السلع الوسيطة للحدود عدة مرات. ويعتبر توافر البنية الأساسية للنقل والتجارة الدولية ، وانخفاض تكلفتها، بمثابة داعم رئيسي لمشاركة الدول في سلاسل القيمة العالمية، بينما يمكن أن يؤدي ضعفها وارتفاع تكلفتها إلى استبعاد الدولة من المشاركة في GVCs، إذ يؤدي تعرض المدخلات الوسيطة إلى تكاليف نقل مرتفعة، في كل عملية شحن لها عبر الحدود، إلى تراكم تكاليف النقل. ويؤدي الأثر التراكمي لتكاليف النقل إلى ارتفاع أسعار السلع النهائية التي تصل إلى المستهلك النهائي، وبذلك ينخفض الطلب، ويتأثر الإنتاج والاستثمار عند كل مرحلة من مراحل سلسلة القيمة العالمية.

وتتزايد أهمية توافر البنية الأساسية الجيدة كأحد المحددات الرئيسية لمشاركة الدول في سلاسل القيمة العالمية، خاصة في ظل أنشطة أعمال تتطلب التسليم في الوقت المناسب، حيث تتزايد أهمية سرعة النقل، وارتفاع تكلفة التخزين. وينطبق ذلك على أنشطة ومهام الإنتاج في صناعة الإلكترونيات والتي تتصف بسرعة التقادم التكنولوجي، وزراعة الفواكه والخضروات والتي تتصف بالقابلية السريعة للتلف، وصناعة المنسوجات والملابس ذات الطابع الموسمي والمعرضة لتقادم الموضة.

وفي هذا السياق قدرت بعض الدراسات أن يوم التأخير في تسليم سلعة محددة مكافئ لفرض تعريفة جمركية بنسبة ١% أو أكثر. كما قدرت دراسة (Freund and Rocha, 2010) أن انخفاض أيام النقل داخل الدولة بمقدار يوم واحد سوف يزيد الصادرات بنسبة ٧%، ويكافئ هذا الانخفاض لـ ١,٥% انخفاض في الرسوم الجمركية لجميع الشركاء التجاريين المستوردين. ويتزايد هذا الأثر خاصة بالنسبة للسلع الحساسة للوقت مثل المنتجات الغذائية القابلة للتلف.

٣/١ الهيكل الصناعي والسياسة الصناعية

يؤدي الهيكل الصناعي دوراً رئيسياً في تحديد اتجاه مشاركة الدول المختلفة في نشاط سلاسل القيمة العالمية، لاسيما الدول النامية. وكقاعدة عامة، بزيادة مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي، تزداد كثافة المشاركة الخلفية وتنخفض كثافة المشاركة الأمامية. وتنطبق هذه العلاقة على وجه التحديد في المراحل الأولى لتكامل الدول النامية في شبكات الإنتاج العالمية، والتي تعتمد فيها على نحو

متزايد على المدخلات الوسيطة الخارجية لإنتاج صادراتها، بينما في المراحل التالية الأكثر تقدماً تنخفض كثافة المشاركة الخلفية لهذه الدول وتصبح المدخلات الوسيطة المستوردة أقل أهمية (Korink, 2020,P7).

كما يجب على السياسة الصناعية أيضاً في ظل سلاسل القيمة العالمية أن تنمي الروابط والديناميات داخل هذه السلاسل بما يخدم التنمية الصناعية، وأن تستهدف جذب الشركات الرائدة متعددة الجنسيات أو الموردين العالمين، والسماح بإنشاء شبكات للأعمال دولياً وإقليميا للقيام بمراحل محددة داخل سلاسل القيمة العالمية، وتطبيق معايير الحوكمة المحلية والإقليمية، وتحفيز الشركات متعددة الجنسيات لتطوير المراحل التي تقوم بها في الدولة، وتوفير العمالة الماهرة التي تتطلبها هذه الشركات، مما يخلق معه مزايا نسبية جديدة للدولة على المدى الطويل. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن تسعى السياسة الصناعية إلى مساعدة الشركات المحلية في تنفيذ معايير الحوكمة المحلية والدولية، والمعايير الفنية لدخول الأسواق، ومعايير العمل الدولية ... الخ (Gereffi,2015, P5).

٤/١ سياسات التجارة الخارجية والمشاركة في اتفاقيات التجارة الإقليمية

تعتبر السياسات التجارية المنفتحة والتوجه نحو التصدير أحد المحددات الرئيسية لتدعيم المشاركة في سلاسل القيمة العالمية، خاصة للدول متوسطة ومنخفضة الدخل، حيث تعتبر أنظمة التجارة المفتوحة أكثر جذبا للمستثمرين الأجانب بالمقارنة بالأنظمة ذات التوجه الداخلي، إذ أن الأولى أقل تقيداً بحجم وكفاية السوق المحلي. كما أن المستثمرين الأجانب غالبا ما يكون لديهم توجه نحو التصدير في ظل الاقتصاد المفتوح، مما يزيد الفرص للموردين المحليين كي يصبحوا مصدرين أيضاً. بالإضافة إلى ذلك، فإن المستثمرين الأجانب في ظل وضع التجارة المفتوحة يتكاملون عالمياً بدرجة أكثر، وبذلك يطبقون أساليب إنتاجية جديدة (OECD,2013,PP62-64).

وعلى مستوى الدراسات التطبيقية، تناولت العديد من الدراسات الاقتصادية العلاقة بين اتفاقيات التجارة الإقليمية العميقة والمشاركة في سلاسل القيمة العالمية. حيث تناولت دراسة (Osnago et al, 2018) هذه العلاقة من خلال استخدام بيانات عن محتوى اتفاقيات التجارة، والتجارة في القيمة المضافة وبيانات عن الأجزاء والمكونات، من أجل التقدير الكمي لأثر تعميق اتفاقيات التجارة على روابط الإنتاج عابرة الحدود ثنائية الأطراف.

وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج، منها وجود علاقة ارتباط موجبة بين تعميق اتفاقيات التجارة والمشاركة في سلاسل القيمة العالمية، حيث أن تعميق اتفاقيات التجارة يزيد من التجارة المرتبطة بسلسلة القيمة العالمية فيما بين الدول المشاركة، بما يعنى أن الأثر الإيجابي للاتفاقيات العميقة بشأن المشاركة (التكامل) في GVC هو مدفوع بتجارة القيمة المضافة في السلع الوسيطة بالمقارنة بالتجارة في السلع والخدمات النهائية. وتبين نتائج الدراسة أن إضافة أحد مجالات السياسة إلى اتفاقية التجارة يزيد من القيمة المضافة المحلية للمدخلات الوسيطة (روابط سلسلة القيمة العالمية الأمامية) والقيمة المضافة الخارجية للسلع الوسيطة (روابط سلسلة القيمة العالمية الخلفية) بنسبة ٠,٤٨% و ٠,٣٨%، على التوالي.

وعلى المستوى القطاعي، توصلت الدراسة إلى أن الأثر الإيجابي لترتيبات التجارة العميقة يكون أكبر بالنسبة للصناعات ذات القيمة المضافة الأكبر في الإنتاج الكلي، وبالتالي تستنتج الدراسة أن الاتفاقيات العميقة تساعد الدول على المشاركة (التكامل) في الصناعات ذات المستويات الأكبر من القيمة المضافة، مثل صناعات الإلكترونيات وتكنولوجيا المعلومات. وفي قطاعات الخدمات المختلفة، والتي تتميز بأنها أنشطة غير ملموسة، سواء ما قبل عملية التصنيع مثل خدمات التصميم وخدمات البحث والتطوير، أم ما بعد عملية التصنيع مثل خدمات التسويق وخدمات تجارة التجزئة. بالإضافة إلى ذلك، تتباين آثار اتفاقيات التجارة الإقليمية العميقة بين الدول ذات المستويات المختلفة من التنمية.

٢- المحددات الأخرى للمشاركة في سلاسل القيمة العالمية

٢/١ هبات عناصر الإنتاج.

تشكل مدى وفرة هبات عناصر الإنتاج في الدولة محدداً رئيسياً للأنشطة والمهام الإنتاجية التي تتخصص في إنتاجها وتحديد مركزها على طول سلسلة القمة العالمية. وتعتبر الوفرة في الموارد الطبيعية، بالإضافة إلى الوفرة في العمالة منخفضة المهارة والرخيصة من عناصر الإنتاج الرئيسية التي تدعم مشاركة الدول النامية في سلاسل القيمة العالمية(World Bank,2020, P39).

وترتبط الدول ذات الوفرة النسبية من الأراضي الزراعية بمشاركة أمامية مرتفعة بالمقارنة بالمشاركة الخلفية في سلاسل القيمة العالمية ، ويرجع ذلك إلى استخدام المنتجات الزراعية في عدد متزايد من عمليات إنتاج المصب والتي تعبر حدود عدة. بالإضافة إلى ذلك، ترتبط الدول ذات الوفرة النسبية من الموارد الطبيعية (المعدنية)، مثل النحاس والحديد ... الخ بمشاركة أمامية مرتفعة بالمقارنة بالمشاركة الخلفية، حيث يتزايد

الطلب على هذه الموارد من جانب الصناعة التحويلية في العديد من الدول الصناعية المتقدمة. ونتيجة لذلك، ترتفع القيمة المضافة المحلية للدول المشاركة في سلاسل القيمة العالمية ذات الوفرة النسبية من الموارد الطبيعية والمشمولة في صادرات الدول الشريكة لها في GVCs، ومثال ذلك، تزايد المشاركة الأمامية للعديد من الدول الأفريقية جنوب الصحراء والغنية بالموارد غير البترولية، حيث تزايد الروابط الأمامية لها مع الدول المشاركة في سلاسل القيمة العالمية (Korink,2020, P3).

كما تزداد أهمية وفرة العمالة منخفضة المهارة والرخيصة كعامل محدد لمشاركة الدول النامية في سلاسل القيمة العالمية، حيث غالبًا ما يعتبر توافر هذا العنصر الإنتاجي مدخلاً للمشاركة الخلفية. على سبيل المثال، تجربة فيتنام، حيث أدت الوفرة النسبية لقوة العمل الرخيصة وصغر السن في فيتنام إلى اتخاذ شركة (Samsung) قرار الاستثمار في فيتنام، حيث تقدر تكلفة العمالة الفيتنامية بنصف تكلفة العاملة الصينية وعند مستوى أعمار أقل ب سبع سنوات بالمقارنة بالصين. وبذلك، أدت هذه العمالة الرخيصة إلى انخفاض تكاليف الإنتاج في مصانع (Samsung)، مما أتاح دعم القدرة التنافسية لصانعي الهاتف الذكي وبالتالي التقدم على شركة (Apple) من حيث تقديم هواتف ذات تكلفة منخفضة وبالتالي أسعار أقل . (World Bank,2020, P41)

٢/٢ الموقع الجغرافي

يؤدي الموقع الجغرافي دوراً مؤثراً في تحديد المشاركة في سلاسل القيمة العالمية من خلال القرب من مراكز شبكة التجارة العالمية والممثلة في الصين، والمانيا، و اليابان، والولايات المتحدة الأمريكية. ومع انتشار العديد من سلاسل القيمة الإقليمية، فان القرب من الموردين الإقليميين للمدخلات الوسيطة اللازمة للإنتاج، خاصة في الصناعة التحويلية، يدعم المشاركة في سلاسل القيمة العالمية. وعلى سبيل المثال، أدي القرب الجغرافي لدولة فيتنام من مورديها الإقليميين للمدخلات في صناعة الإلكترونيات – مثل الصين، واليابان، وكوريا، وسنغافورة – إلى دعم مشاركتها في سلاسل القيمة العالمية المتخصصة في صناعة الإلكترونيات (Crscuolo and Timmis, 2018, P6).

ويتزايد اعتماد العديد من الصناعات على سلاسل القيمة الإقليمية، مما يبرز معه أهمية درجة القرب الجغرافي كعامل محدد للمشاركة في GVCs. وعلى سبيل المثال، تعتمد صناعة السيارات بشكل متزايد على سلاسل القيمة الإقليمية، ويرجع ذلك إلى ثلاثة أسباب: تتميز المكونات الوسيطة لصناعة السيارات

بالثقل وضخامة الحجم، مما قد يعرضها إلى أن تتحطم بسهولة أثناء عمليات نقلها لمسافات طويلة، مثال ذلك مقاعد السيارات و المحركات، كما يتطلب أسلوب الإنتاج في الوقت المناسب والتنوع المتزايد للمنتج أن يتم إنتاج المكونات الفرعية بالقرب من مراكز التجميع النهائية، وأخيرا، غالباً ما يحدث التجميع النهائي في الأسواق النهائية الكبيرة مثل الصين والهند والبرازيل وجنوب أفريقيا (Crscuolo and –Timmis, 2018, P6).

ويمكن القول بأن العديد من الدول النامية الأخرى، بالإضافة إلى الهند، قد استطاعت أن تستفيد من درجة قربها الجغرافي من مراكز سلاسل القيمة العالمية. ومثال ذلك دولة المغرب، والتي استطاعت أن تستفيد من درجة قربها الجغرافي من سوق الاتحاد الأوروبي لتصبح المنتج الأكبر للسيارات في أفريقيا في عام ٢٠١٧ متجاوزة بذلك جنوب أفريقيا (Crscuolo and Timmis, 2018, P6).

٣/٢ حجم السوق

يؤثر حجم السوق على مشاركة الدول المختلفة، متقدمة أو نامية، في سلاسل القيمة العالمية. فعلى مستوى الدول الصناعية المتقدمة التي تمتلك قاعدة صناعية متطورة وحجم سوق كبير، مثل الولايات المتحدة الأمريكية، تتميز مشاركتها بانخفاض المشاركة الخلفية في GVCs الصناعية التحويلة بالمقارنة بالمشاركة الأمامية. ويرجع ذلك إلى أن اقتصادات الدول التي تمتلك قاعدة صناعية متطورة ومتنوعة تهدف إلى جذب مجموعة متزايدة من مراحل الإنتاج المتصلة مستفيدة بذلك من اقتصاديات الحجم، وتعمل على خفض استخدام السلع والخدمات الوسيطة المستوردة نسبة إلى استخدام السلع والخدمات الوسيطة التي يتم تعهيدها محلياً في صادراتها الصناعية (World Bank,2020, P46).

كما يشكل حجم السوق عامل مؤثر في مشاركة العديد من اقتصادات الدول الناشئة، والتي تمتلك أسواق استهلاك كبيرة، في سلاسل القيمة العالمية. فدول ناشئة مثل الصين والهند هما الأكثر كثافة سكانية في العالم، كما يستمران في تحقيق معدلات نمو مرتفعة للناتج المحلي الإجمالي، مما يجعلهما بدرجة متزايدة أسواق هامة للشركات الرائدة في العديد من الصناعات، وبالتالي تزداد فرص مشاركة هذه الدول من خلال تخصصها في مراحل إنتاج المصب.

المبحث الثالث

قياس أثر محددات المشاركة في سلاسل القيمة العالمية على التحديث الاقتصادي في بعض الدول الناشئة

١- النموذج المستخدم والمتغيرات المكونة له:

يقترح البحث استخدام نموذج انحدار لبيانات مقطعية Panel Data، حيث يشمل مجموعة من المتغيرات ومجموعة من السنوات معاً. ويتمثل المتغير التابع في النموذج المقترح في القيمة المضافة المحلية المشمولة في صادرات عينة الدول المشمولة في الدراسة من صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة في الفترة (٢٠٠٥-٢٠١٥)، ويعبر هذا المتغير عن التحديث الاقتصادي، بينما تتمثل المتغيرات التفسيرية للنموذج في المتغيرات التالية:

- الناتج المحلي الإجمالي، ويعبر هذا المتغير عن الحجم الاقتصادي للدولة المشاركة في نشاط سلاسل القيمة العالمية. وتتمثل وحدة القياس في الدولار الأمريكي وبالأسعار الجارية.
- الجودة التنظيمية للدولة، وتتراوح قيمة مؤشر الجودة التنظيمية بين ١ و١٠٠، ومع اقتراب المؤشر من ١٠٠في دولة ما، فان ذلك يدل علي تزايد جودة المؤسسات والتنظيمات.
- البنية الأساسية للدولة، وتتراوح قيمة مؤشر البنية الأساسية بين ١ و٧، ومع اقتراب المؤشر من ٧، يدل ذلك على تحسن البنية الأساسية.
- الاستثمار الأجنبي المباشر، وتتمثل وحدة القياس بالمليون الدولار الأمريكي وبالأسعار الجارية.
- الابتكار، وتتراوح قيمة مؤشر الابتكار بين ١ و٧، ومع اقتراب المؤشر من ٧، يدل ذلك على تحسن منظومة الابتكار.
- انفتاح التجارة، وهو عبارة عن نسبة التجارة الخارجية للدولة إلى ناتجها المحلي الإجمالي، ومع تزايد قيمة المؤشر، يزداد انفتاح التجارة.
- متوسط نصيب الفرد من الإنفاق على الصحة في الدولة c، وفي السنة t-1. وتتمثل وحدة القياس بالدولار الأمريكي وبالأسعار الجارية.

وفيما يتعلق بطريقة تقدير النموذج، استخدمت الدراسة الصيغة اللوغاريتمية في تقدير العلاقة بين القيمة المضافة المحلية المشمولة في صادرات صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة لعينة الدول، والمتغيرات

المستقلة المقترحة من جانب البحث. وتم تقدير النموذج باستعمال طريقة المربعات الصغرى العادية Ordinary Least Square (OLS)، حيث أنها تعد من أكثر الطرق تطبيقاً في تقدير علاقات نموذج الاقتصاد القياسي، وذلك لما تتميز به من خصائص، على سبيل المثال، خاصية كفاءة حجم التباين وخاصية عدم التحيز.

٢ – الفترة الزمنية للبيانات وعينة الدول والصناعة محل الدراسة

استخدم البحث بيانات مقطعية، خلال الفترة الزمنية (٢٠٠٥–٢٠١٥)، كما تتحدد عينة الدول بأربع دول، ثلاث دول ناشئة تتمثل في الصين والهند وتركيا، إضافة إلى فيتنام. وتتمثل صادرات الصناعة المشمولة في النموذج في صادرات صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة، كما سيتم استخدام البرنامج الإحصائي Eviews.9 بغرض تقدير النموذج المقترح.

٣ – توصيف النموذج القياسي المقترح

يأخذ النموذج المقترح الصيغة اللوغاريتمية الأولية التالية:

$$ln\,DVA_EX_{c,t}=\beta o_t+\beta 1\,ln\,GDP_{c,t-1}+\beta 2\,ln\,Regulatory_Quality_{c,t-1}+\beta 3\,ln\,Infrastrucure_{c,t-1}+\beta 4\,ln\,FDI_{c,t-1}+\beta 5\,ln\,Innovation_{c,t-1}+\beta 6\,ln\,Trade_Openess_{c,t-1}+\beta 7\,ln\,Health_Expenditure_{c,t-1}+e_{c,t} \quad (1)$$

حيث أن:

- $ln\,DVA_EX_{c,t}$: لوغاريتم القيمة المضافة المحلية المشمولة في صادرات الدولة c من صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة في السنة t.
- $ln\,GDP_{c,t-1}$: لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي للدولة c، وفي السنة t-1.
- $ln\,Regulatory_Quality_{c,t-1}$: لوغاريتم الجودة التنظيمية للدولة c، وفي السنة t-1.
- $ln\,Infrastrucure_{c,t-1}$: لوغاريتم البنية الأساسية للدولة c، وفي السنة t-1.
- $ln\,FDI_{c,t-1}$: لوغاريتم الاستثمار الأجنبي المباشر للدولة c، وفي السنة t-1.
- $ln\,Innovation_{c,t-1}$ لوغاريتم الابتكار للدولة c، وفي السنة t-1.

- $ln\ Trade_Openess_{c,t-1}$: لوغاريتم انفتاح التجارة للدولة c، وفي السنة t-1.
- $ln\ Health_Expenditure_{c,t-1}$: لوغاريتم متوسط نصيب الفرد من الإنفاق على الصحة في الدولة c، وفي السنة t-1.
- $e_{c,t}$: الخطأ العشوائي.

٤ – نتائج تقدير العلاقة بين محددات المشاركة في سلاسل القيمة العالمية والتحديث الإقتصادي

تشير نتائج تقدير النموذج المقدر (١) باستخدام طريقة التأثيرات الثابتة إلى وجود متغيرات غير معنوية، مما يستدعي في الخطوات التالية استبعاد المتغيرات التفسيرية غير المعنوية واحدة تلو الأخرى، مع ملاحظة أثر هذا الاستبعاد على معنوية المعلمات الأخرى بالنموذج. وعليه، يتم استبعاد كل من متغير الاستثمار الأجنبي المباشر، ومتغير الابتكار لعدم معنوية أي منهما، ثم يتم إجراء الانحدار مرة أخرى بطريقة التأثيرات الثابتة، وذلك على النحو المبين في نتائج النموذج المقدر (٢). وبالتالي تأخذ معادلة الانحدار الصورة العامة التالية:

$$ln\ DVA_EX_{c,t} = \beta 0_t + \beta 1\ ln\ GDP_{c,t-1} + \beta 2\ ln\ Regulatory_Quality_{c,t-1} + \beta 3\ ln\ Infrastrucure_{c,t-1} + \beta 4\ ln\ Trade_Openess_{c,t-1} + \beta 5\ ln\ Health_Expenditure_{c,t-1} + e_{c,t} \quad (2)$$

حيث:

(t-1): الزمن (السنوات)

(c): الدولة المشاركة

بناءً على نتائج الاختبارات السالف ذكرها، يكون النموذج المقدر النهائي لمحددات التحديث الاقتصادي لصادرات صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة المشاركة في سلاسل القيمة العالمية لمجموعة الدول الناشئة إضافة إلى فيتنام على النحو التالي:

$$\ln DVA_EX_{c,t} = -30.61588 + 1.184086 GDP_{c,t-1} + 0.463567 Regulatory_Quality_{c,t-1} + 1.074991\ Infrastrucure_{c,t-1} + 1.848296\ Trade_Openess_{c,t-1} + 0.174911\ Health_Expenditure_{c,t-1}$$

٥ – تفسير نتائج النموذج المقدر

تشير قيم المعلمات للمتغيرات التفسيرية والتي ثبتت معنويتها إلى ما يلي:

- زيادة الناتج المحلي الإجمالي لعينة الدول المذكورة بنسبة ١%، يؤدي إلى زيادة القيمة المضافة المحلية المشمولة في صادرات صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة المشاركة في نشاط سلاسل القيمة العالمية بنسبة ١,١٨% خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠١٥).
- تحسن الجودة المؤسسية لعينة الدول المذكورة بنسبة ١%، يؤدي إلى زيادة القيمة المضافة المحلية المشمولة في صادرات صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة المشاركة في نشاط سلاسل القيمة العالمية بنسبة ٠,٤٦% خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠١٥).
- تحسن البنية الأساسية لعينة الدول المذكورة بنسبة ١%، يؤدي إلى زيادة القيمة المضافة المحلية المشمولة في صادرات صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة المشاركة في نشاط سلاسل القيمة العالمية بنسبة ١,٠٧% خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠١٥).
- زيادة مستوى الانفتاح التجاري لعينة الدول المذكورة بنسبة ١%، يؤدي إلى زيادة القيمة المضافة المحلية المشمولة في صادرات صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة المشاركة في نشاط سلاسل القيمة العالمية بنسبة ١,٨٤% خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠١٥).
- زيادة مستوى التنمية البشرية (ممثلاً بمتوسط نصيب الفرد من الإنفاق على الصحة) لعينة الدول المذكورة بنسبة ١%، يؤدي إلى زيادة القيمة المضافة المحلية المشمولة في صادرات صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة المشاركة في نشاط سلاسل القيمة العالمية بنسبة ٠,١٧% خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠١٥).

نتائج وتوصيات البحث

أولاً- نتائج البحث

توصل البحث باستخدام المنهجين الاستقرائي والاستنباطي إلى نتيجتين رئيسيتين:

- تؤدي العوامل المؤسسية والاقتصادية، إضافة إلى عوامل أخرى، دوراً متزايداً في مشاركة الدول النامية بوجه عام والدول الناشئة بوجه خاص في نشاط سلاسل القيمة العالمية. وتمثلت العوامل المؤسسية والاقتصادية التي تناولها البحث في: الجودة المؤسسية ومستوى التنمية، والبنية الأساسية، والهيكل الصناعي والسياسة الصناعية، وسياسات التجارة الخارجة والمشاركة في اتفاقيات التجارة الإقليمية، في حين تمثلت العوامل الأخرى في: هبات عناصر الإنتاج، والموقع الجغرافي، وحجم السوق.
- يوجد تأثير إيجابي لمحددات المشاركة في سلاسل القيمة العالمية على التحديث الاقتصادي لصناعة المنسوجات والملابس الجاهزة بالدول الناشئة، من خلال زيادة القيمة المضافة المحلية المشمولة في صادرات هذه الصناعة وذلك في الأجل الطويل. وقد تمثلت هذه المحددات في الحجم الاقتصادي للدولة معبراً عنه بالناتج المحلي الإجمالي، والجودة التنظيمية والمؤسسية، والبنية الأساسية، وانفتاح التجارة، إضافة إلى مستوى التنمية البشرية، وبالتالي يمكن قبول فرضية الدراسة.

ثانياً- التوصيات

يجب على الدول النامية، حتى تدعم مشاركتها في سلاسل القيمة العالمية وتعظم الاستفادة منها، أن تتبع العديد من السياسات الاقتصادية أهمها ما يلي:

- اتخاذ العديد من السياسات التي تدعم جانب العرض للصناعات المحلية مثل صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة، من خلال تقديم الدعم والحوافز المختلفة، لا سيما مع توجه هذه الصناعات للتصدير، حيث تعتبر الحوافز الضريبية أحد هذه السياسات.
- ضرورة توفير البيئة الملائمة لجذب وتوطين الشركات الرائدة في نشاط سلاسل القيمة العالمية وإقامة روابط صناعية بينها وبين الشركات المحلية، لاسيما الصغيرة والمتوسطة. ويعتبر إقامة المناطق الاقتصادية الخاصة أحد أدوات السياسة الاستثمارية لتحقيق ذلك.

- ضرورة عقد اتفاقيات تجارية عميقة بين الدول النامية وبين الدول التي تمثل المراكز العالمية لنشاط GVCs، مثل الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا واليابان والصين وكوريا الجنوبية، لا سيما التي توجد معها كثافة تجارية مرتفعة مثل الصين. كذلك توجد ضرورة لهذه الاتفاقيات مع التكتلات الاقتصادية العالمية مثل الاتحاد الأوروبي والأسيان.
- ضرورة اتباع العديد من البرامج لتأهيل وتطوير مهارات العمالة، لتتلاءم مع احتياجات الشركات الرائدة المتخصصة في الصناعات متوسطة وكثيفة التكنولوجيا.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية

- العيسوي، إبراهيم (٢٠١٢)، تجديد علم الاقتصاد نظرة نقدية إلى الفكر الاقتصادي السائد وعرض لبعض مقاربات تطويره، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم(٢٣١)، معهد التخطيط القومي، القاهرة.
- شاهين، محمد السيد (٢٠١٨)، تكامل المنتجين في مصر مع سلاسل القيمة العالمية كمدخل لتنمية الصادرات والتحديث الاقتصادي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

ثانياً: المراجع الأجنبية

- Cheng,K.,Rehman,S.,Seneviratne,D.(2015),"Reaping the benefits from global value chains", IMF working paper, wp/15/204, IMF.
- Criscuolo, C., and Timmis, J.(2018), GVCs and Centrality: Mapping key hubs, spokes and The Periphery, OECD productivity working Papers No.12,OECD.
- Dollar, D., Khan, B., and Pei, J.(2019), should high domestic value added in exports be an objective of policy, Global Value Chain Development Report 2019, WTO
- Dollar, D., Y. Ge, and X. Yu. (2016), "Institutions and Participation in Global Value Chains." Global Value Chain Development Report Background Paper, World Bank, Washington, DC.
- Freund,C and Ruca,N.(2010), What constraint Africa's export?, Policy Research Working Paper 5184, World Bank.
- Gereffi, G.(2015), Global Value Chains, Development and emerging economies, Working Paper No.047, Unido.
- Hummels, D., J. Ishii and K.-M. Yi (2001), "The Nature and Growth of Vertical Specialization in World Trade", Journal of International Economics54(1), pp. 75-96.
- Kidder, M., Dollar, D. (2019), The effecet of production fragmentation on skills reallocation: Is it felt equally across levels of development?, the research institute of global value chains, Beijing.

- Korinek, J.(2020), The mining global value chain, OECD Trade Policy Papers No.235, OECD, Paris.
- OECD (2013), "Interconnected Economies: Benefiting From Global Value Chains", OECD, Paris.
- Osnago,A.,Laget,E.,Rocha,N., Ruta, M.(2018), Deep Trade Agreement and global value chains, Policy Research Working Paper 8491, World Bank.
- Pomfret, R.,Sourdin,P. (2016), Value Chains in Europe and Asia: Which Countries Participate?, International Economics.
- Radlo,M. (2016), Offshoring, Outsourcing and Production Fragmentation: Linking Macroeconomic and Micro-Business Perspectives, palgrave Macmillan
- Taglioni,D.,Winkler,D.(2016), "Making Global Value Chains Work for Development", World Bank, Washington, DC.
- World Bank(2020), Trading for development in the age of global value chains, World Development Report. World Bank, Washington DC.
- WTO (2019), Global value chain development report 2019: Technological innovation, supply chain Trade, and Workers in a globalized world.

ملحق البحث

جدول رقم (١)

مصادر بيانات متغيرات النموذج المقترح

المتغير	مصدر الحصول على بيانات المتغير
Dva_ex: القيمة المضافة المحلية المشمولة في صادرات صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة	قاعدة بيانات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) على الرابط التالي: https://stats.oecd.org/BrandedView.aspx?DataSetCode=TIVA_2018_CI
GDP:الناتج المحلي الإجمالي	قاعدة بيانات البنك الدولي على الرابط التالي: https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators
Regulatory_quality: الجودة المؤسسية	قاعدة بيانات البنك الدولي على الرابط التالي: https://databank.worldbank.org/source/worldwide-governance-indicators
Infrastructure: البنية الأساسية	موقع المنتدى الاقتصادي العالمي على الرابط التالي: https://www.weforum.org/reports?utf8=%E2%9C%93&query=The+Global+Competitiveness+Report
FDI: رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر	قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية على الرابط التالي: https://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx
Innovation: الابتكار	موقع المنتدى الاقتصادي العالمي على الرابط التالي: https://www.weforum.org/reports?utf8=%E2%9C%93&query=The+Global+Competitiveness+Report
trade_openess: انفتاح التجارة	قاعدة بيانات البنك الدولي على الرابط التالي: https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators
Health_expenditure: الانفاق على الصحة	قاعدة بيانات البنك الدولي على الرابط التالي: https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators

المصدر: إعداد الباحث

جدول رقم (2)

بيانات متغيرات النموذج المقترح

Years	Countries	GDP	Regulatory Quality	Infrastructure	Inv_inflow	Innovation	Trade_Openess	Health_Expenditure
2005	China	2285965892361	50		272094		62.20789287	71.86441803
2006	China	2752131773355	48.04	3.5	292559	3.4	64.4788839	81.22816467
2007	China	3550342737011	50.97		327087		62.19336348	97.07929993
2008	China	4594307032661	50.97	4.2	378083	3.9	57.61271534	131.8872833
2009	China	5101703073086	45.93	4.3	472148	4.4	45.18487038	162.6175537
2010	China	6087163874512	44.5	4.4	586882	3.9	50.71707766	186.4915009
2011	China	7551500124203	44.55	4.6	710867	3.9	50.74090459	236.3749237
2012	China	8532229986994	44.08	4.5	831940	3.8	48.26752237	281.6771545
2013	China	9570406235660	44.08	4.5	955851	3.9	46.74437558	326.0415955
2014	China	10475682920595	43.75	4.7	1084353	3.9	44.90521595	359.3093262
2015	China	11061553079876	44.23	4.7	1219930	3.9	39.46416934	390.1040955
2005	India	820381595513	45.1		43202		42.00166962	27.66702271
2006	India	940259888792	45.1	3.5	70870	4.1	45.72448005	29.56233788
2007	India	1216735441525	42.23		105790		45.68626868	35.85623932
2008	India	1198895582138	40.29	3.4	125212	3.7	53.36822044	37.88212204
2009	India	1341886602799	41.63	3.5	171218	3.7	46.27286964	38.30339432
2010	India	1675615335601	38.76	3.5	205580	3.6	49.2552065	45.12977219
2011	India	1823050405350	40.76	3.6	206354	3.6	55.62386544	48.60390472
2012	India	1827637859136	35.07	3.6	224985	3.6	55.79372173	48.94621658
2013	India	1856722121395	35.07	3.7	226549	3.6	53.84413195	56.11839676
2014	India	2039127446299	34.62	3.6	253120	3.5	48.92218575	57.07431793

2015	India	2103587817042	39.9	3.7	282617	3.6	41.9229138	58.9169006
2005	Turkey	506314592067	60.78		71416		46.14235705	364.9080505
2006	Turkey	557076027809	59.31	3.5	95516	3.3	48.76287107	416.9285278
2007	Turkey	681321211458	62.14		155700		47.85081675	512.8482666
2008	Turkey	770449330198	59.22	3.5	81338	3.2	50.5482539	570.8589478
2009	Turkey	649289324631	59.81	3.9	144820	3.1	46.78706695	500.1930542
2010	Turkey	776967610957	59.81	4.2	188449	3.1	46.69446522	539.3271484
2011	Turkey	838785707000	62.09	4.4	138060	3.1	53.30417564	531.4185791
2012	Turkey	880555967207	64.93	4.4	192203	3.3	52.83080265	524.2503052
2013	Turkey	957799371566	64.93	4.5	152450	3.5	52.5272988	551.4012451
2014	Turkey	938934394764	66.35	4.6	183752	3.4	53.76630117	525.8447266
2015	Turkey	864314287106	62.50	4.4	158951	3.4	51.0885436	453.1164856
2005	Vietnam	5763325 5618	28.92		22444		130.714846	35.03743744
2006	Vietnam	6637166 4817	27.94	2.8	24844	3.1	138.3136219	42.29331589
2007	Vietnam	7741442 5532	30.10		31825		154.605384	49.50850296
2008	Vietnam	9913030 4099	30.10	2.9	41404	3.3	154.3174796	59.16986084
2009	Vietnam	1060146 59770	28.23	3	49004	3.5	134.7063177	64.43672943
2010	Vietnam	1159317 49697	28.71	3.6	57004	3.4	152.2173686	78.63555908
2011	Vietnam	1355394 38560	30.33	3.6	64523	3.2	162.9145503	89.58512878
2012	Vietnam	1558200 01920	27.96	3.3	72891	3.1	156.5539303	108.9399719
2013	Vietnam	1712220 25117	28.44	3.7	81791	3.1	165.094237	119.5219269
2014	Vietnam	1862046 52922	30.77	3.7	90991	3.1	169.5345132	117.4146042
2015	Vietnam	1932411 08710	35.58	3.8	102791	3.2	178.7674147	117.8628922